البعثات الخارجية: أهدافها ومسؤولياتها

أ. فوزي صلوخ
سفير سابق

١ـ مقدمة

الدبلوماسية هي فن وممارسة إجراء المفاوضات بين الدول كما انها باتت فناً في العمل والممارسة والاتصالات بين الاشخاص في المجتمع. انها علاقات منظمة بين الدول، انها الاساس الذي يرتكز عليه فن الحكم، فن إدارة شؤون الدولة وفن تنفيذ سياسة الدولة الخارجية. فان وزير الدولة الفارسي نظام الملك (١٠١٨-١٠٩٢م) كان حكيما في تقديم النصح للملك بأن يعامل السفير الاجنبي وكأنه الملك الذي أرسله. وتبقى هذه النصيحة مناسبة في وقتنا الحاضر كما كانت عند ذاك الزمن إذان الدبلوماسية هي واحدة من الوسائل او الاجهزة الضابطة التي برهنت عن تأثير كبير على الوضع الفوضوي لسياسات العالم الحديث. وان الدبلوماسية اذا ما مورست على مستوى رؤساء الحكومات او على مستوى ممثليهم السفراء فهي تبعث الامل عند هؤلاء الجادين من اجل بناء نظام دولي عادل.

وثمة شواهد كثيرة على ممارسة الدبلوماسية في العصور السابقة في الصين والهند ومصر. وقد تضمنت هذه الممارسة في المقام الاول تسليم الرسائل والانذارات، تبرير الاسباب ونقل الهدايا والجزية والتقدير والثناء. وقد تأسست هذه الاعمال الدبلوماسية الأولية في عصر اليونان وروما القديمتين وأصبح المبعوثون مفوضين وليس مجرد سعاة بريد.

ولم يعرف نظام السفارات المقيمة الا في القرن الرابع عشر اي عقب إنشاء دول المدن في ايطاليا. وقد أخذ العمل الدبلوماسي منذ ذلك الحين، ينمو باستمرار. وقد شهد القرن السابع عشر وضعا دبلوماسياً مرتبكا سادته نزاعات صاخبة حول الوضع الدبلوماسي والمقام او الهيبة والقوة. واستمر هذا الوضع الصاخب حتى

مؤتمري فيينا ١٨١٥ وإكس-لا-شابل-١٨١٨ حيث بذلت الجهود من اجل تبسيط تصنيف الموظفين الدبلوماسيين وتحديد منهجية اعمالهم. واستمر هذا الوضع لمدة قرن ونصف اي حتى مؤتمر فيينا للعلاقات الدبلوماسية والحصانات والامتيازات الذي انعقد في العام ١٩٦١ وحضره مندوبون عن احدى وثمانين دولة حيث توصل المؤتمرون الى اتفاقية شاملة تناولت جميع اوجه العمل الدبلوماسي كما جرى توقيعها. وهذا ما يؤكد على ان المعاهدات والاتفاقات الدبلوماسية هي من المصادر الاساسية للعلاقات الدبلوماسية.

ومما يجدر ذكره ان القوى العظمى كانت تسمح لدبلوماسيين محترفين قبل الحرب العالمية الاولى، بتنفيذ سياساتها الخارجية كما كانت تسمح لهم ايضا بصياغتها. وقد تولى السياسيون بعد الحرب العالمية الاولى ليس فقط صياغة السياسة الخارجية للبلد انما باتوا يتولون ايضا إجراء المفاوضات. كما باتت صناعة السياسة والمفاوضات في كثير من الاحيان عمليات متناغمة يتوقف او يعتمد بعضها على بعض.

وكثيرا ما تعتمد الدبلوماسية على القانون الدولي الذي هو مجموعة من الاحكام والمبادئ في صيغة مندمجة متكاملة مقبولة على العموم كرابط ملزم للعلاقات بين الدول. وان كل حكم او قانون حظي بالقبول الدولي العام يعتبر ملزما ساري المفعول، ويمكن ان يكون هذا القبول واضحا صريحا بموجب معاهدة او أنه معمول به عن طريق الممارسة او التقيد به. ويصنف القانون الدولي تقليديا بأنه قانون السلم وقانون الحرب وقانون الحياد. وتتمتع كل دولة من دول أسرة الامم بالحقوق التالية:

١-حق الاستقلال

٢-حق السلطان القضائي (في الحكم والتشريع)

٣-حق المساواة

٤-حق العلاقات الدبلوماسية

وأهم الوظائف الدبلوماسية ثلاث:

أ-الوظائف ذات الصفة السياسية والاقتصادية والاعلامية

ب-وظائف الحماية ورعاية المصالح

ج-وظائف قنصلية

ان اتفاقية فيينا الدبلوماسية التي أشرت إليها سابقا قد قسمت رؤساء البعثات الدبلوماسية الى ثلاث فئات: فئة السفراء، فئة الوزراء المفوضين (ألغيت هذه الفئة في السلك الدبلوماسي اللبناني وفي كثير من البلدان) وفئة القائمين بالاعمال. فالسفراء والوزراء المفوضون يعتمدون لرئيس الدولة المضيفة ويقدمون أوراق اعتمادهم له، اما القائمون بالاعمال-الفئة الثالثة-فيجري اعتمادهم من قبل وزير خارجية الدول المرسلة او الموفدة الى وزير خارجية الدولة المضيفة.

وبينما تطبق القاعدة الاساسية في الدبلوماسية، قاعدة الموافقة agrement أي موافقة الدولة المضيفة

على تعيين السفير او المندوبين من الرتب العليا، فانها لا تسري على الموظفين الدبلوماسيين من الرتب الدنيا. ويقدم السفير أوراق اعتماده لرئيس الدولة في حفلة يشار اليها بحفلة تقديم أوراق الاعتماد.

وقد حددت المادة التاسعة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية للعام ١٩٦٣ رؤساء البعثات القنصلية بأربع فئات هي:

١ـ القناصل العامون

٢ـ القناصل

٣ـ نواب القناصل

٤ـ موظفون قنصليون

يعين رئيس البعثة القنصلية من قبل الدولة الموفدة ويزود بوثيقة من قبلها، بشكل كتاب تفويض او ما يشابهه، تثبت صفته وتبين كقاعدة عامة اسمه وشهرته وفئته ودرجته والمنطقة القنصلية ومقر البعثة القنصلية (المادتان ١٠ و ١١).

ويسمح لرئيس البعثة القنصلية بممارسة وظائفه بموجب ترخيص من الدولة المضيفة يدعى إجازة قنصلية، مهما يكن شكل هذا الترخيص (المادة ١٢).

٢ـ بعثات خاصة لا تحمل طابع البعثات الدائمة

بالاضافة الى التمثيل الدبلوماسي والقنصلي تضطر الدول في بعض الاحيان لإرسال بعثات مؤقتة لمعالجة بعض المواضيع او من أجل إنجاز عمل محدد وتعتمد هذه البعثات بصرف النظر عما اذا كان ثمة تبادل دبلوماسي او قنصلي دائم مع الدولة المضيفة. ولكن من الضروري بمكان ان تحظى هذه البعثات بقبول الدولة المضيفة المسبق باستقبالها. وتخضع هذه البعثات لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالبعثات الخاصة للعام ١٩٦٩.

وتتضمن الاتفاقية المتعلقة بالبعثات الخاصة التي أصدرتها الامم المتحدة في العام ١٩٦٩ فيما تتضمن أحكاما تميزها عن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية للعام ١٩٦١ كما انها تعكس الفروقات ما بين طبيعة البعثات الخاصة من جهة والبعثات الدبلوماسية الدائمة من جهة ثانية. ومن هذه الاحكام او المواد:

١ـ دولتان او أكثر ترسل كل منها بعثة خاصة في نفس الوقت الى دولة اخرى لمعالجة قضية ما ذات مصلحة مشتركة للجميع.

٢ـ على الدولة الموفدة إعلام الدولة المضيفة عن حجم البعثة الخاصة قبل تعيين أفرادها وكذلك إعطاء أسماء أفراد البعثة وألقابهم.

٣ـ يعقد الاجتماع في المقر الذي تتفق عليه الدول المعنية وفي حال غياب مثل هذا الاتفاق فيعقد في المكان

الذي تقع فيه وزارة خارجية الدولة المضيفة ويمكن ان يكون اكثر من مقر.

٤ ـ حرية الحركة والسفر مسموح بها بقدر ما يستدعي ذلك إنجاز أعمال البعثة الخاصة.

٥ ـ ان أي عمل يقوم به أحد أفراد البعثة الخاصة ينتج عنه ضرر كحادث سيارة مثلا يحدث خارج نطاق الاعمال الرسمية فلا يعتبر هذا الشخص متمتعا بالحصانة الدبلوماسية التي تحول دون مقاضاته من قبل السلطات القضائية المدنية والادارية في الدولة المضيفة.

٦ ـ تمنح الحصانة لأعضاء بعثة ما في طريق المرور في بلد ثالث في حال إعلام هذه الدولة مسبقا عن المرور المطلوب ولم ترفع اي اعتراض.

وثمة بعثات من فئات اخرى اولا كالبعثات الدائمة في المنظمات الدولية، ثانيا البعثات الدائمة المراقبة التابعة لحكومات ليست أعضاء في المنظمات الدولية وثالثا الوفود الى هيئات تابعة للمنظمات الدولية، او الى المؤتمرات التي تنعقد تحت رعاية المنظمات الدولية.

ويمكن ان نضيف ايضا البعثات الدائمة لدى الاحلاف او المنظمات العسكرية كحلف الاطلسي وحلف وارسو سابقا ومنظمة الامن والتعاون الاوروبي والاتحاد الاوروبي والجامعة العربية وغيرها.

وثمة فئة الممثلين والموظفين غير الدبلوماسيين حيث يمكن للدول ان تستخدم لعدد من الاهداف او الاسباب موظفين غير السفراء والقناصل المعتمدين. ويمكن ان يحمل هؤلاء صفة دائمة كمفوضين تجاريين او موظفين في قطاعي الاعلام والسياحة. لم يرع القانون الدولي، حتى حينه، أحكاما تتعلق بهؤلاء الموظفين. ان الحقوق والامتيازات الخاصة بهم خاضعة لترتيبات ثنائية او انها قضية مجاملة. ومن الطبيعي انهم يتوقعون معاملة طيبة من قبل الدولة المضيفة.

٣ـ وظائف البعثات الدبلوماسية

ان وظائف البعثات الدبلوماسية والقنصلية تتراوح ما بين العمل الروتيني والقرارات الصعبة والتي تتخذ عادة بموجب قدر قليل من التعليمات في وقت الازمات. يتناول العمل القنصلي تسجيل الولادات والزواج والوفيات، تجديد ومنح جوازات السفر للمواطنين القاطنين في الدول المضيفة، حماية الاشخاص والاملاك وكتابات العدل او تنظيم الوكالات والوصايا وصكوك البيع والشراء. وثمة اعمال روتينية اخرى كالاعمال الاجتماعية والاحتفالية، وحضور الحفلات التي يقيمها قادة الحكومة المحلية وسفارات الاسرة الدبلوماسية.

لكن الاعمال الجوهرية للبعثة الدبلوماسية هي أولا: وضع التقارير، وثانيا: التفاوض. تتضمن التقارير ما يراقبه ويلاحظه الموظف الدبلوماسي في الاوضاع والاحوال السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في البلد المضيف ونقله بدقة الى وزارة الخارجية. وقد تدخل هذه التقارير التي تودع الادارة المختصة في البلد المرسل في نطاق الاستخباراتية. فان الملحق الاقتصادي مثلا قد يرسل تقارير تتضمن

معلومات عن ميزان المدفوعات، التجارة، معدل النمو، التضخم والبطالة في البلد المضيف. وكذلك عن فرص الاستثمار وقطاع التعهدات ودراسة السوق الاستهلاكية رغبة بترويج صناعات بلاده.

ويهتم الدبلوماسي المسؤول عن القسم السياسي في السفارة بتركيب ومسيرة وقيادة الاحزاب السياسية وتحركاتها في البلد المضيف وتقييم القوة الانتخابية في البلدان الديموقراطية او التأثير السياسي في البلدان authoritarian الاستبدادية لمختلف الاحزاب والشخصيات والمجموعات او لشرائح مختلفة من المجتمع. وان على واضع التقرير ان يقيم صداقة او عداوة هذه التجمعات السياسية تجاه بلاده وكذلك طاقة كل حزب او حركة.

ويهتم الملحق العسكري بجمع المعلومات عن القوة العسكرية للدولة المضيفة، نوعية القيادة العسكرية، طبيعة ووضع ومصدر الاعتدة العسكرية وغيرها من المعلومات ذات الصلة. وقد تتضمن تقارير الملحق العسكري رسوما لأنظمة الاسلحة الجديدة التي عرضت في احتفال عسكري وصورا عن منشآت عسكرية استراتيجية ورسوما عن مواقع تكتيكية كالجسور والمصانع والتسهيلات في المطارات والمرافئ البحرية ومساحات الملاجئ وطرق السير المراقبة.

وقد أخذت التقارير الاجتماعية والثقافية والتربوية تلقى اهتماما متزايدا في وقتنا الحاضر حتى باتت اهميتها توازي اهمية التقارير السياسية والاقتصادية والعسكرية. مثلا على ذلك التقارير المتعلقة بالنشاطات الدينية وشؤون الفتوة فهي ذات شأن للتحليل السياسي. وكذلك فان المعلومات عن طبقات المجتمع وأوضاعها، وعن الاحصاءات، والنشاطات الاتنية والدينية والمنظمات الاجتماعية غدت ذات اهمية قصوى للتحاليل السياسية والاقتصادية والعسكرية.

تعتبر الدعاية الاعلامية ذراعا أساسيا للسياسة الخارجية. فان الحرب المستمرة كلاميا وثقافيا تمتص طاقات آلاف الدبلوماسيين كما تتسبب بإنفاق ملايين الدولارات. ومما يدعو الى السخرية انه بينما يوصف دور الملحق العسكري بالهادئ فان دور الدبلوماسي المسؤول عن الدعاية يوصف بالعدواني للغاية. وان على ملحق الاعلام والدعاية واجب إقناع الآخرين ان بلاده مسالمة، صديقة، ذات ثقافة عالية، لغتها حية، كما عليه ايضا ان يولي اهتماما خاصا لسياسات بلاده الحساسة ويفاخر بالنهج الحياتي المثالي في بلاده.

تتمثل مهمة الملحق الاعلامي والدعاية التزويد بالمعلومات وتنظيم المناسبات الاعلامية والثقافية، إقامة العلاقات مع الطلاب وإقامة المعارض والحفلات الفولكلورية وتوزيع الكتب. وكان الفرنسيون أول من تحقق من الاهمية الكبرى لها منذ العام ١٩٢٠ وأحدثوا الاذاعات والاجهزة الثقافية في العام ١٩٣٠. واهتمت الدول الكبرى بالدعاية في أثناء الحرب العالمية الثانية كما شعرت موسكو بأهمية الاستمرار باستعمالها كسلاح في السياسة الخارجية، وقد جرى حديثا تهذيب هذه الكلمة وأخذت الدول تستعمل عبارة «الخدمات الاعلامية» بدلا من الدعاية. وتنقسم الدعاية الدبلوماسية الى قسمين الاول إعلامي اي تمرير الاخبار والآراء ووجهات

النظر بواسطة الصحافيين او مراسلي الإذاعات او من خلال توزيع نشرات. والثاني ثقافي ويشمل إقامة المعارض وإرسال الفنانين والعلماء للخارج. وهنا يجري التنافس فيما يتعلق بتفوق اللغات والثقافة.

وتختلف الدول في الطريقة التي تنظم فيها أجهزة الدعاية الدبلوماسية وحددت بأربع:

١. إعطاء العمل الاعلامي والقنصلي لدبلوماسيين محترفين.

٢. استعمال وكالة منفصلة للقيام بالعمل مع السماح للدبلوماسيين بالاحتفاظ بحق الاشراف على سياسة العمل.

٣. إبقاء الاعلام تحت سيطرة وزارة الاعلام بينما يتولى الدبلوماسيون العمل الثقافي.

٤. الدبلوماسيون يتولون مهمة الاعلام بينما تقوم هيئة أخرى بالعمل الثقافي.

تتبنى كندا الطريقة الاولى حيث تعتبر الدبلوماسية الكندية ان الاعلام والثقافة تقررهما حاجات السياسة الخارجية.

وتأخذ الولايات المتحدة بالطريقة الثانية. فوزارة الخارجية تتولى الاشراف المباشر على البرامج والتقديمات الثقافية في الخارج. ويقوم بالعملين الثقافي والاعلامي في الخارج موظفون من وكالة الولايات المتحدة للاعلام التي تعمل في أكثر من مائة بلد، لكنهم تحت سيطرة السفير في الخارج. وداخليا فان وزارة الخارجية الاميركية هي التي تنصح الوكالة بالسياسة التي يجب اتباعها. وهكذا فان الشخص الذي يتولى الاعلام يجب ان يكون أخصائيا يتمتع بخلفية غنية في هذا القطاع او ان يكون صحافيا، وان الشخص الذي يتعاطى القسم الثقافي ينبغي ان يكون أكاديميا.

وتأخذ اسبانيا بالنهج الثالث حيث يعتبر الاعلام من مهام الحكومة ولوزارة الاعلام ممثلون عنها في البعثات الكبرى.

اما بريطانيا فتعتمد الطريقة الرابعة فتميز بين العمل الاعلامي الذي هو نشاط دبلوماسي نظامي والثقافة التي هي مسؤولية المجلس البريطاني British Council وهو هيئة مستقلة عن وزارة الخارجية ولكنه مدعوم من الحكومة.

وان الهدف الرئيسي من دبلوماسية الثقافة الفرنسية هو العمل على ترويج وحماية اللغة الفرنسية. وتعتبر فرنسا لغتها أداة ونفوذ وقوة، ووسيلة لتأكيد قيادة أوروبا الغربية وعلامة فارقة تدل على استقلاليتها عن الولايات المتحدة. وتبذل فرنسا المساعي الحقيقية للحفاظ على اللغة الفرنسية في البلدان التي كانت تستعمرها وخاصة في القارة الافريقية كما يعمل ثلاثون ألف معلم فرنسي في تدريس اللغة الفرنسية في أكثر من مائة مدرسة «ليسيه» Lycées وخمسة وخمسين معهدا ومائة وواحد وأربعين مركزا ثقافيا تدار جميعها بصورة كلية او جزئية من قبل الحكومة الفرنسية. واللغة الفرنسية لغة دبلوماسية متألقة نظرا لدقتها ووضوحها.

ان ٣٠٪ من موازنة المجلس البريطاني مخصصة لتعليم اللغة الانكليزية كما عمل الاميركيون على تأسيس ١٣٠ مركزا ثنائي الجنسية وهي مشاريع مشتركة بين حكومة الدولة المضيفة للمركز والولايات المتحدة.

ويعمل الألمان على ترويج لغتهم وتعليمها بواسطة مؤسسة Goethe Institute التي تدير مدارس كثيرة في مختلف أنحاء العالم بينما يعتمد الروس على إقامة المعارض التي ترمز الى الصداقة بين الدول.

وتجدر الاشارة الى ان اللغة الانكليزية تحظى بجميع الميزات، انها اللغة الأم لأكثر من ثلاثمائة مليون نسمة بينما الفرنسية هي اللغة الرئيسية لثلاثة وستين مليونا. واللغة الانكليزية هي اللغة المستعملة من أجل نقل الحقائق العلمية. وهكذا فانها اللغة الدولية للعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد. انها لغة العلماء، لغة الكومبيوتر، انها لغة البائعين (التجار) الألمان واليابانيين واللغة المسيطرة في الأمم المتحدة كما انها تستعمل محليا في البلدان غير الناطقة بالانكليزية.

ويحصل الموظفون الدبلوماسيون على كميات من المعلومات من مصادر متنوعة وأمكنة تتراوح بين حفلة عشاء او حفلة استقبال وتبادل الزيارات والاجتماعات وأحاديث الضيوف والزوار وتبادل وجهات النظر مع شخصيات قيادية في البلد المضيف. وعلى هؤلاء الموظفين ان يصنفوا هذه المعلومات ويقيموها ويحللوها ويغربلوها وينقوها ويصقلوها قبل ان تصاغ في تقارير تودع الادارة المختصة في البلد المرسل.

اما التفاوض فهو العمل الجوهري الثاني من أعمال الدبلوماسيين ويتضمن نقل الرسائل بين وزارتي خارجية بلدي المرسل والمضيف، ويتوقف نجاح التفاوض على الاسلوب والطريقة التي يتم بها نقل الرسالة. وقد لا يعي السفراء او الثانويون بدقة الاسلوب المقبول في المحادثات والمساومات لدى موظفي الدولة المضيفة. وقد يؤدي ذلك الى إثارة عداوة غير ضرورية من جراء أسلوب التخاطب أكثر منها من النص المعترض عليه في متن الرسالة. ان الحرب الباردة قد انتهت وانتهت معها اللهجة القاسية والاسلوب الشديد الذي كان يتخاطب به ممثلو الولايات المتحدة والاتحاد السوفاتي (سابقا) حيث كان كل من الفريقين يعتبر ان مثل هذا الاسلوب اكثر واقعية ومردودا وان اللطف او الكياسة يفسران بالضعف. وكان كل فريق منهم يعتقد بأن الفريق الآخر لا يفهم ولا يحترم الا القوة.

ان ثورة التكنولوجيا في القرن العشرين وخاصة في المنتصف الثاني منه أدت الى تغيرات كثيرة في قطاعات النقل والمواصلات وبالتالي أدت الى صدمة كبيرة في العمل الدبلوماسي. وان الموظفين الدبلوماسيين الذين كانوا ينتظرون أشهرا حتى تصل التعليمات من حكوماتهم والذين كان لوجودهم وحضورهم اهمية، جاءت الثورة التكنولوجية وما نتج عنها من هاتف وتلغراف، والمبرقة الكاتبة (Teletype) والحاسوب (Com-puter) والانترنت والإي مايل (E-Mail) وغيرها لتضعف مهامهم وتقلل من شأنهم وتجعلهم في مرتبة الموظفين المبجلين. وان خطوط الهاتف الساخنة بين رؤساء الدول جعلت موقع السفراء باللاضروري خاصة في أوقات الازمات الكبيرة. كما ساعد انتشار الصحافة العالمية والراديو والتلفاز على ضعف دور الدبلوماسي

في شرح سياسة بلاده لجماهير البلدان الاخرى.

كذلك فان ظاهرة اخرى أخذت الكثير من عمل السفراء وهي ظاهرة القمم الدبلوماسية، والدبلوماسية المكوكية. وهكذا فان الاتفاقيات والقرارات الهامة يصار الى التوصل اليها في مؤتمرات القمة من قبل الرؤساء مصطحبين معهم وزراء الخارجية ويبقى على السفراء ومعاونيهم ان يعملوا فيما بعد على صقل او تلطيف الهوامش الخشنة من هذه الاتفاقيات او القرارات.

اما فيما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية فثمة العديد من الآراء والاجتهادات ولكن هارولد نيكلسون مؤلف كتاب الدبلوماسية القديمة والجديدة في السياسة والانظمة الدولية (The Old and New Diplomacy In Politics And The International Systems).

يقول ان العمل الدبلوماسي ينقسم الى قسمين منفصلين، صناعة السياسة الخارجية (فن الحكم) والمفاوضات. ويوصي بأن تترك صناعة السياسة الخارجية الى السياسيين المنتخبين حيث ينبغي ان تعكس حاجات وضغوطات الناس. وان يترك فن المفاوضات، اي التنفيذ الفعال للسياسات المرسومة تجاه دول اخرى للمحترفين الدبلوماسيين الذين يفقهون جيدا خصوصيات التفاعل الدولي والذين يتمتعون بشخصية من طراز مميز تساهم في التوصل الى مفاوضات ناجحة. وباختصار فان صناعة السياسة الخارجية يجب ان تكون خاضعة للمراقبة الديموقراطية، ولكن تنفيذ هذه السياسة يجب ان يتولاها خبراء مدربون ومستقلون سياسيا.

ويوصي نيكلسون بأن يتولى المفاوضات حصرا دبلوماسيون ويصر على ان لا يتولاها السياسيون الذين كثيرا ما يكونون مدربين كمحامين همهم ربح القضايا وتسجيل النقاط، ونصب الافخاخ للاخصام والمناقشة من أجل التأثير على القضاة. ويلخص قائلا ان صناعة السياسة الخارجية يجب ان تكون عملية مفتوحة خاضعة للمحاسبة من قبل الجمهور يقوم بصنعها سياسيون يأخذون بنصيحة ودعم دبلوماسيين ناضجين. وبالمقابل فان المفاوضات يجب ان يهتم بها سرا وبحذر دبلوماسيون مدربون ناضجون كما ينبغي ان تعزز الاهداف المرسومة من قبل صانعي السياسة.

وهذا ما يقودنا الى تبيان مواصفات ومميزات وخصال الدبلوماسي الفاعل الناجح في تنفيذ المهام المولجة به. وتختلف هذه المواصفات بين زمن وزمن. فكان على السفير في القرن السادس عشر مثلا ان يكون لاهوتيا مدربا متمكنا من فلسفة أرسطو وأفلاطون ويجب عليه في إنذار قصير ان يحل المسائل المبهمة العويصة في صيغة جدلية (ديالكتيكية) صحيحة، ويجب ان يعرف اللغة اللاتينية كتابة ومحادثة، ويجب ان يكون بارعا في اللغات اليونانية والاسبانية والفرنسية والالمانية والتركية، ويجب ان يكون خبيرا ايضا في الرياضيات وفن العمارة والطبيعيات والقانون المدني والكنسي. وفيما اذا كان عالما كلاسيكيا مؤرخا او جغرافيا او خبيرا في العلوم العسكرية، فينبغي عليه ايضا ان يتمتع بذوق ثقافي شعري. وفوق كل هذه المواصفات ينبغي ان يكون

من عائلة مميزة غنية وان يكون موهوبا بحضور جسدي جذاب (مما يعني فشل جميع دبلوماسيي الوقت الحاضر). لقد تغيرت هذه المواصفات مع تغير الازمنة وانحصرت مواصفات الدبلوماسي المعاصر بسبع كما حددها هارولد نيكلسون وهي:

المصداقية-الدقة-الهدوء-المزاج-الصبر-التواضع والاخلاص ومنهم من يذهب بعيدا فيزيد المواصفات التالية: الحذق، الحنكة، الاحتراز، الرقة، المهارة، الحصافة والنباهة. وآخرون يضيفون مواصفات حسن التصرف والسلوك والتعاطي في الحياة الاجتماعية، وإقامة العلاقات والصداقات ومعرفة اللغات وأناقة المظهر. وأضيف أنا الى تلك الصفات الانفتاح والذكاء والإقدام والجرأة العقلانية والثقافة المتعددة والكرم.

وان أسوأ أنواع الموظفين الدبلوماسيين هم أصحاب المزاج او الحساسية البالغة في التعصب وأحسنهم هم العقلانيون أصحاب الرؤى الانسانية الشفافة. والتواضع خاصة او صفة مركزية، وبناء على ذلك ينبغي على الدبلوماسي ان لا يؤخذ بالإطراء او يتباهى بانتصاراته او نجاحاته الدبلوماسية. وعلى السفير ان يبقى مخلصا لحكومته، لوزارته، لمساعديه، لزملائه السفراء والى درجة معينة للبلد المضيف. اما إخلاصه الأكبر فينبغي الاحتفاظ به لأهداف سياسة خارجية بلاده.

واذا ما مزجنا هذه المواصفات جميعها في تركيب كيميائي يمكننا ان نستخلص منها مجموعة من الادلة يسترشد بها الدبلوماسي الفاعل وهي التالية:

١- اكتم رغباتك ومكارهك الشخصية، فكر دائما بالمصالح الوطنية كما هي محددة في إرشادات سياسة حكومتك.

٢- حقق التعليمات التنفيذية بأمانة غير مبال بتقييمك الشخصي للحكمة من وراء هذه التعليمات. واذا كانت حقا تختلف مع سياسة حكومتك فما عليك الا ان تطلب نقلك او ان تستقيل حيث تتمكن بصورة شرعية من إضافة صوتك لمنتقدي سياسة الحكومة.

٣- تفهم حاجات ومصالح البلد المضيف دون ان تخسر إدراكك لأهداف سياسة بلادك.

٤- عليك ان تتعرف على الرأي العام في البلد المضيف وتقيمه ولكن إحذر الوقوع في فخه.

٥- لا تضفي على تقاريرك القوالب المسرحية بغية جذب انتباه كبار المسؤولين في بلادك او خارجها او بهدف التعبير عن ملكة الانشاء لديك.

٦- لا تنزع الى الشك والريبة أكثر من اللزوم.

٧- لا تعمل فقط في إطار الوقت الذي تتولى فيه منصب السفير وكأنك دائما أبدا، انما عليك ايضا ان تفكر بخلفائك في هذا المنصب.

٨- لا تزدر عادات وتقاليد البلد المضيف ولا تظهر تذمرك الناتج عن التقييد البروتوكولي.

٤ـ الحصانات والامتيازات الدبلوماسية

يتمتع الموظف الدبلوماسي بسلسلة من الامتيازات والحصانات بموجب الاعراف والعادات، وتلك التي ترتكز ايضا على القانون الدولي. وان الهدف الواضح من منح هذه الامتيازات هو الرغبة بتمكين الموظف الدبلوماسي من القيام بأعماله وواجباته بدون أي عائق من سلطات البلد المضيف.

وقد تطورت هذه الامتيازات وتبدل نطاقها الى حد بعيد خلال الخمسة قرون الماضية. اما حاليا فان الامتيازات التالية تعتبر سارية المفعول:

١ـ الحرمة الشخصية

ان حرمة الموظف الدبلوماسي منيعة لا تنتهك وان شخصية الموظف الدبلوماسي «المقدسة» كانت منذ القدم مسألة ضرورية، حيث كان الاجنبي في عدد كبير من أجزاء العالم القديم لا يتمتع بحقوق، وفي حالات كثيرة لم يكن ثمة عقاب تفرضه السلطات المحلية على الذين يلحقون به الأذى او يقدمون على قتله. ولكن السفراء ليسوا أجانب عاديين. كانوا دائما يعتبرون ممثلين لبلدانهم. وهكذا فان أي هجوم على السفير يعتبر هجوما على بلاده وهذا مما يؤدي الى حرب، لذلك وجب إحاطة السفير بامتيازات من أجل منحه حماية خاصة.

وينظر الى هذه الامتيازات في وقتنا الحاضر بمنظار صحيح لائق: فالحرمة الدبلوماسية تعني حاليا القدر الكبير من الحماية التي يتمتع بها الدبلوماسي بموجب التشريع الجنائي أكثر مما يتمتع بها الاجانب العاديون. وهذه الحماية مكفولة بموجب قانون الدولة المضيفة وعليه فانها مسألة قانون محلي وليس قانونا دوليا. ان القانون الدولي يرغم كل دولة على الاعلان والتأكيد على الحرمة الشخصية للدبلوماسي وبالتالي حمايته. وينبغي التوضيح ايضا بأن هذه الحرمة ليست مطلقة وغير مشروطة: فاذا ما تصرف الدبلوماسي بسلوك غير قانوني فالحاجة تدعو عندئذ الى ردعه من قبل السلطة الامنية حيث انه لا يستحق مثل هذا الامتياز.

ونرى من جهة اخرى ان هذا الامتياز قد انتهك خلال العشرين سنة الماضية حيث جرت تعديات كثيرة على الدبلوماسيين والقناصل وغيرهم من ممثلي الحكومات على شكل لم يكن معروفاً من قبل. لقد تم خطف سفراء، قتل بعضهم او جرح وأفرج عن البعض الآخر. ولم تقتصر مثل هذه التعديات على بلد واحد بل حدثت في أكثر بلدان العالم. وهذا ما جعل الحكومة الاميركية تصدر تشريعا خاصا ابتدأ العمل به منذ العام ١٩٧٢ Protection of Diplomats. كذلك فان منظمة الامم المتحدة أخذت قرارات نافذا منذ العام ١٩٧٧ يقضي بمعاقبة الجرائم ضد الاشخاص المحميين دوليا بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون.

The Act For The Prevention And Punishment Of Crimes Against Internationally Protected Persons, Including Diplomatic Agents.

٢ ـ حصانة أبنية السفارة والمفوضية

ان الامكنة التي تشغلها السفارة او المفوضية بما فيها منزل الموظف الدبلوماسي جميعها تشملها الحصانة او الحرمة الدبلوماسية ولا يجوز انتهاكها كما انه لا يمكن دخول موظفي الدولة المضيفة اليها بدون موافقة رئيس البعثة الدبلوماسية.

وان خير مثل على هذه القاعدة حادثة السفارة الليبية في لندن في نيسان ١٩٨٤ هذه الحادثة التي أدت الى مقتل بوليس أمني بريطاني (أنثى). وقد قام البوليس البريطاني ومغاوير الخدمة الجوية الخاصة بإقفال السفارة وختمها مما حمل القوات الامنية الليبية على تطويق السفارة البريطانية في طرابلس. ومع ان الحكومة البريطانية شرعت في أخذ الاجراءات لقطع العلاقات مع ليبيا الا انها استمرت باحترام الحصانة التي تتمتع بها أبنية السفارة بناء على اتفاقية فيينا بعد ان رفضت البعثة الليبية طلب استئذان بريطاني بالدخول. وقد جرى حل التحفظ القائم باتفاق قضى بأن تطرد كل من الحكومتين دبلوماسيي البلد الآخر مما مكّن رجال الامن البريطاني من دخول بناء السفارة فقط بعد خروج اعضاء البعثة والطلاب من أجل التفتيش عن الاسلحة والمعلومات التي تساعد على اكتشاف هوية القاتل.

٣ ـ حق الحماية ـ البنايات

انه جزء لا يتجزأ من حصانة مباني السفارة او المفوضية كما انه واجب خاص من الحماية التي تقوم بها الدولة المضيفة. وعندما قام جمهور ألماني بمهاجمة السفارة البريطانية في برلين عقب اندلاع الحرب العالمية الاولى، سريعا ما عبرت الحكومة الالمانية رسميا عن أسفها للحكومة البريطانية ودفعت بدل الأضرار كاملا. لقد كثرت التعديات على المباني الدبلوماسية حيث شملت مجمعات سبع عشرة سفارة او بعثة ما بين ١٩٧١ و١٩٩٤ وقد تحطم قسم من هذه المباني في بعض الحالات.

وبالاضافة فقد لحقت هذه التعديات بعدد من المراكز الثقافية والقنصليات حتى ان بعضها قد تهدم. وان خمس سفارات قد جرى التعدي عليها او احتلت في شباط ١٩٨٠ في المكسيك وليبيا وغواتيمالا وكولومبيا. تتوالى الاعتذارات عقب مثل هذه الحوادث ولكن نادرا ما تقوم الدولة المضيفة بمبادرة لدفع تعويضات (فقط ليبيا فعلت ذلك).

ثمة مثلان على هذه الحوادث التي تشمل الاستيلاء او اجتياح المباني الدبلوماسية جرتا في لندن ومونروفيا عاصمة ليبريا. ففي نيسان ١٩٨٠ قام خمسة من المقاتلين الايرانيين بالاستيلاء على السفارة الايرانية في لندن مطالبين بالافراج عن واحد وتسعين سجينا من الايرانيين العرب والحصول على درجة من الحكم الذاتي Autonomy في اقليم خزستان. لم ترفض الحكومة الايرانية هذه المطالب فقط وانما ألحت على الحكومة البريطانية بأن تحرر المبنى والرهائن. وقد تم حصار السفارة لبضعة أيام ثم قام عناصر من فوج

الخدمة الجوية الخاص في بريطانيا بمهاجمة المقاتلين الايرانيين في الوقت الذي باشروا فيه إعدام الرهائن. وقد أسفر هذا الهجوم عن مقتل أربعة من المقاتلين المستولين على السفارة وتحرير تسع عشرة رهينة نجوا من الاعدام.

وفي ١٤ حزيران ١٩٨٠ قامت قوات ليبيرية باجتياح السفارة الفرنسية في مونروفيا وأوقفوا ادولفوس طولبرت، نجل رئيس الجمهورية الليبيرية الراحل وليم طولبرت الابن، الذي اغتيل في أثناء الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومته في ١٢ نيسان ١٩٨٠. لقد احتجت فرنسا بشدة على اجتياح سفارتها لكن وزارة الدفاع الليبيرية شجبت حق اللجوء الذي منحته فرنسا الى طولبرت الابن واصفة إياه «بالوضع الخطير». لكن الحكومة الفرنسية أوردت «أسبابا انسانية جلية» لمنح حق اللجوء الى طولبرت.

٤ـ امتداد الاقليم Extraterritoriality:

انه من الامتيازات التي تمنح للاشخاص الدبلوماسيين. ويشمل هذا المفهوم عددا من الحصانات التي يتمتع بها الدبلوماسي بموجب القانون الدولي. ان هذه النظرية تعني حرفيا بأن الشخص او الشيء الذي نحن بصدده ينبغي النظر اليه وكأنه ليس موجودا في إقليم او تحت قضاء معين. ومع ان هذا الافتراض بات قصة خرافية لكنه ما زال موضع مراقبة يومية في سلوك الدول.

ان عددا من الاشخاص يخلطون ما بين مصطلحي الحرمة وامتداد الاقليم. وهما غير متطابقين مع ان كلاهما يخدم نفس الهدف، ولكن نظرية امتداد الاقليم هي تطور اكثر حداثة من الحرمة. فنظرية امتداد الاقليم لم تكن معروفة قديما وانما ظهرت فقط في عصر غروتيوس Grotius ان هذه الرواية التي تدعو الى وضع الدبلوماسي خارج قضاء الدولة المضيفة قد تخطاها الزمن منذ عقود مع ان المعلقين الانغلو-سكسونيين دافعوا عنها بشجاعة بناء على قانون الدول Law of nations.

وقد باتت جميع الحكومات في الوقت الحاضر لا تعتبر وجود الشخص الدبلوماسي في بلد ما خارج نطاق او امتداد هذا الاقليم، بل انه خاضع للقانون المحلي للدولة المضيفة لكنه يتمتع بحصانة نابعة من ذلك القانون طالما ان وضعه الوظيفي الذي يحظى بالامتيازات الدبلوماسية ما زال قائما وهو يمارس وظيفته. وهذا الاعفاء من تطبيق القانون المحلي يشمل عددا من المجالات. فالشخص الدبلوماسي معفى واقعيا من خضوعه لقضاء الدولة المضيفة. ولا يمكن اتخاذ أي إجراء قضائي مدني او جنائي ضده ما عدا في الحالات التي تقع تحت موضوع «القيود على الموظفين الدبلوماسيين Restraints on Diplomatic Agents».

وعلاوة على ذلك فان الدبلوماسي لا يطلب منه الظهور كشاهد في المحكمة.

ملاحظة: لا يسمح للدبلوماسيين أنفسهم بالتنازل عن الحصانة. ان التنازل منوط فقط بحكومات الدول المرسلة فيما يتعلق برؤساء البعثات، ولكن من الممكن التنازل عن حصانة الاعضاء المعاونين في بعض الحالات

على ان يتم ذلك بواسطة رؤسائهم المفوضين او المجازين.

٥ـ الإعفاء من الضرائب والخدمة الشخصية

ان رئيس البعثة معفى من التزامات مالية تدفع للدولة المضيفة. وهو معفى ايضا من الضرائب والرسوم الشخصية والعينية وطنية كانت او اقليمية او بلدية، ومن الرسوم والضرائب المتعلقة بالابنية التابعة للبعثة. وان جميع الموظفين الدبلوماسيين معفون من الضرائب والرسوم الشخصية والعينية في الدولة المضيفة باستثناء ما يلي:

أ. الضرائب غير المباشرة التي تدخل أمثالها عادة في ثمن الاموال او الخدمات.

ب. الرسوم والضرائب المفروضة على الاموال العقارية الكائنة في إقليم الدولة المعتمد لديها، ما لم تكن في حيازته بالنيابة عن الدولة المعتمدة لاستخدامها في أغراض البعثة.

ج. الضرائب التي تفرضها الدولة المعتمد لديها على التركات مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة ٤ من المادة ٣٩ (المتعلقة بأموال المتوفى من أفراد البعثة القنصلية).

د. الرسوم والضرائب المفروضة على الدخل الخاص الناشئ في الدولة المعتمد لديها والضرائب المفروضة على رؤوس الاموال المستثمرة في المشروعات التجارية القائمة في تلك الدولة.

هـ. المصاريف المفروضة مقابل خدمات معينة.

و. رسوم التسجيل والتوثيق والرهن العقاري والدمغة والرسوم القضائية بالنسبة الى الاموال العقارية وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٣٢ (تتعلق بالاعفاءات بالنسبة الى مرافق البعثة المملوكة او المستأجرة).

كذلك يعفى المبعوث الدبلوماسي بالنسبة الى الخدمات المقدمة الى الدولة المعتمدة من احكام الضمان الاجتماعي التي قد تكون نافذة من الدولة المعتمد لديها، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة ٣ من المادة ٣٣ المتعلقة بالاشخاص الذين لا يسري عليهم الاعفاء الذي يسري على الخدم الخاصين العاملين في خدمة المبعوث الدبلوماسي وحده.

٥ـ الامتيازات والحصانات القنصلية

١ـ حرمة الابنية القنصلية

ان حرمة الابنية القنصلية لا تنتهك ولا يمكن لموظفي الدولة المضيفة دخولها الا بموافقة رئيس المركز القنصلي. ومن واجب الدولة المضيفة حماية الابنية القنصلية التي هي محصنة ضد اي تفتيش او مصادرة او حجز او تنفيذ أي إجراء. وهذه الابنية معفاة ايضا بموجب القانون الدولي من الضرائب. ان بعض المعاهدات القنصلية وقانون البلديات في بعض الدول يعتبران ايضا ان منزل القنصل لا تنتهك حرمته ولكن هذه الفكرة المبتدعة لم تلق قبولا واسعا، كذلك فان الحصانة تشتمل محفوظات القنصلية ووثائقها.

٢ ـ حرمة وسائل الاتصالات

ان على الدولة المضيفة ان تسمح بحرية الاتصالات القنصلية المتعلقة بالاعمال الرسمية ويمكن للقنصلية ان تستخدم سعاة دبلوماسيين او قنصليين وان تستعمل الحقيبة الدبلوماسية او القنصلية كما لها حق إرسال وتسلم الرسائل بالرموز والشيفرة ويمكن لها ان تركب جهاز إرسال لاسلكي بموافقة الدول المضيفة وان المراسلات القنصلية الرسمية لها حرمتها ولا تخضع للتفتيش والمراقبة.

٣ ـ حرية الاتصال

ان المواطنين من الدولة المرسلة لهم حرية الاتصال بقنصلية بلدهم، وتباعا فان الموظفين القنصليين لهم حرية الاتصال بمواطني بلدهم المقيمين في الدولة المضيفة. وعلى السلطات المختصة في الدولة المضيفة ان تبلغ قنصلية الدولة المرسلة دون أي إبطاء، فيما اذا كان أحد مواطني الدولة المرسلة محكوما عليه بالسجن او أنه موقوف بانتظار محاكمة او جرى توقيفه من جراء عمل ما. وبالتساوي فان أي اتصال من هؤلاء المواطنين يجب إيداعه القنصلية المختصة من دون أي تأخير وان للموظف القنصلي الحق بزيارة السجين او الموقوف من أجل الحصول على معلومات عن قضيته او لترتيب وكيل للدفاع عنه.

٤ ـ إعفاءات الرسوم والتكاليف

تعفى المبالغ المستوفاة من كل الرسوم والتكاليف التي تجمعها القنصليات بدل ما تقوم به من أعمال من جميع الرسوم والضرائب في الدولة المضيفة كونها تعتبر ملك الدولة الموفدة.

٥ ـ حق الحماية

على الدولة المضيفة ان تمنح حماية خاصة للموظفين القنصليين كما هو الحال مع الموظفين الدبلوماسيين بسبب وضعهم الرسمي وان تتعاطى معهم بكل احترام وعليها ان تأخذ جميع الاجراءات المناسبة لتمنع التعدي على شخصهم او حريتهم او كرامتهم ويطبق هذا الواجب لدى دخول الموظف القنصلي القضاء الاقليمي للدولة المضيفة.

٦ ـ الحرية الشخصية والحصانة ضد القضاء المحلي

لا يمكن إخضاع الموظفين القنصليين للاعتقال او الاحتجاز الاحتياطي بانتظار المحاكمة الا في حال الجرم الخطير وبناء على قرار من السلطات القضائية المختصة وإذا ما جهزت الدعوى القضائية ضد الموظف القنصلي ينبغي عليه الظهور أمام السلطات المختصة وان تجري محاكمته بأسرع وقت ممكن.

وان الهدف من هذه المادة ٤١ من الاتفاقية القنصلية عام ١٩٦٣ يكمن في وضع تسوية لمسألة الحصانة الشخصية للموظفين القنصليين.

لكن هذه القضية كانت موضع خلاف من الناحيتين النظرية والتطبيقية حيث ان عددا من الدول رفضت الاعتراف بالحرمة الشخصية للموظفين القنصليين وبالتأكيد ليست الاعمال التي لا تشكل جزءا من الواجبات

الرسمية لهؤلاء الموظفين.

وتتضمن المعاهدات القنصلية مواد تستثني الموظفين القنصليين مواطني الدولة المضيفة والموظفين القنصليين المهتمين بالنشاطات التجارية من الحرمة الشخصية وانها تحدد رتب وفئات الموظفين القنصليين الذين يتمتعون بالحرمة: بعضها تقصرها على رؤساء المراكز وبعضها تمنحها لجميع الموظفين القنصليين وفي مجمل الاحوال فان أعضاء القنصلية يتمتعون بالحصانة ولا يخضعون للسلطات الادارية والجنائية في الدولة المضفة بالنسبة لأي عمل يقومون به في أثناء ممارستهم للأعمال القنصلية.

ملاحظة:

لا يجوز التنازل عن هذه الحصانات والامتيازات الا من قبل الدولة الموفدة، ويجب ان يكون التنازل صريحا وخطيا الى الدولة المضيفة. واذا أقام موظف او مستخدم دعوى في موضوع يخوله حق التمتع بالحصانة وفقا لنص المادة ٤٣ من الاتفاقية القنصلية لعام ١٩٦٣، حرم حق الدفع بالحصانة القضائية تجاه اي ادعاء معاكس مرتبط مباشرة بالادعاء الرئيسي.

وان التنازل عن الحصانة القضائية في الدعاوى المدنية والادارية لا يتضمن حكما التنازل عن الحصانة بالنسبة الى إجراءات تنفيذ الحكم التي تستوجب تنازلا خاصا.

٧ـ إعفاءات خاصة

ان أعضاء القنصلية وعائلاتهم والمستخدمين الخاصين معفون من جميع الموجبات التي تنص عليها قوانين وأنظمة الدولة المضيفة فيما يتعلق بتسجيل الاجانب وأذون الاقامة وأذون العمل (المادة ٤٦).

٨ـ إعفاء من الضرائب والخدمات الشخصية

يعفى أعضاء القنصليات وأعضاء أسرهم من جميع الرسوم والضرائب الشخصية او العينية وطنية كانت أم اقليمية أم بلدية (المادة ٤٩) باستثناء ما يلي:

١ـ الضرائب غير المباشرة التي تدخل في ثمن السلع والخدمات.

٢ـ الرسوم والضرائب على الممتلكات العقارية الخاصة الكائنة في أراضي الدولة المضيفة مع مراعاة أحكام المادة ٣٢.

٣ـ الرسوم التي تفرضها الدولة على التركات والإرث والانتقال مع مراعاة أحكام الفقرة ب من المادة ٥١ (تمت الى أحد موظفي القنصلية).

٤ـ الرسوم والضرائب على المداخيل الخاصة التي تنشأ في الدولة المضيفة، بما فيها أرباح رأس المال، وكذلك الضرائب على رأس المال المفروضة على استثمارات الشركات التجارية والمالية في الدولة المضيفة.

٥ـ المصاريف المفروضة مقابل خدمات خاصة أديت.

٦ـ رسوم التسجيل والمحاكم والرهن والطوابع مع مراعاة أحكام المادة ٣٢ (تتعلق بدور البعثة).

يستثنى من هذه الشروط أعضاء القنصلية وأعضاء أسرهم الذين يقومون بأعمال خاصة تدر أرباحا، وأعضاء القنصلية وأعضاء أسرهم الذين هم مواطنون من الدولة المضيفة، موظفو العمل القنصلي الفخري والموظفون الاداريون في القنصلية.

ان أعضاء القنصلية وأعضاء أسرهم باستثناء الموظفين المحليين معفون من الخدمات الشخصية والالتزامات العسكرية كعمليات الاستيلاء والمساهمات العسكرية والايواء العسكري (المادة ٥٢) كما تشمل هذه الاعفاءات ايضا بموجب القانون الدولي الخدمة العسكرية، الخدمة في الميليشيات، عمل عضو هيئة محلفين او عمل قاض او القيام بأي مجهود شخصي تفرضه السلطة المحلية في حال حصول كارثة عامة.

٦ ـ البعثات اللبنانية في الخارج

أخلص من هذه المقدمة التعريفية بالدبلوماسية ووظائفها والدبلوماسي ومواصفاته وما يتمتع به من حصانات وامتيازات لأدخل في صلب الموضوع، موضوع عمل ونشاط الموظف الدبلوماسي اللبناني في البعثات اللبنانية أو في المنظمات الدولية تاركا النظريات لأدخل في التطبيق وسيتناول ذلك هيكلية البعثات اللبنانية، تعيين الموظفين الدبلوماسيين، عملهم، نشاطهم، معاناتهم، تصرفاتهم، نظرتهم الى العمل الذي يقومون به، التعليمات التي يتلقونها، اجتهادهم وسلوكهم الوظيفي.

باشر لبنان بإنشاء البعثات الدبلوماسية والقنصليات العامة والفخرية في مختلف أنحاء المعمورة عقب نيله الاستقلال في العام ١٩٤٣. وقد اهتمت حكومة الاستقلال في بادئ الامر بإنشاء البعثات والقنصليات في دول القرار الكبرى الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، والدول العربية الشقيقة المستقلة وعدد من البلدان التي تتواجد فيها جاليات لبنانية كبلدان أميركيا اللاتينية وكذلك مع الدول الاوروبية التي تربطها بلبنان مصالح اقتصادية وثقافية. وقد خصت عددا من البلدان الافريقية بتعيين قناصل فخريين من المغتربين المقيمين فيها بسبب استعمارها من قبل بريطانيا العظمى وفرنسا.

ودام هذا التدبير حتى اوائل الستينات تاريخ نيل هذه المستعمرات الافريقية استقلالها فألغيت القنصليات الفخرية وتم الاتفاق على التبادل الدبلوماسي بينها وبين لبنان وتأسست السفارات في عدد منها. كذلك فقد أقام لبنان علاقات دبلوماسية وأنشأ السفارات مع قلة من الدول الآسيوية كالهند والباكستان لدى استقلال هذين البلدين ومع اليابان. وكذلك مع الصين الوطنية ومن ثم مع الصين الشعبية التي حلت عضوا في منظمة الامم المتحدة وعضوا دائما في مجلس الامن ملغية في ذلك عضوية الصين الوطنية او تايوان. وانشأ لبنان بعثة دائمة لدى منظمة الامم المتحدة كونه من الدول المؤسسة لها ومن ثم انشأ بعثات دائمة لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف وكذلك لدى منظمة اليونيسكو وغيرها من الوكالات المتخصصة.

وأخذت السفارات والبعثات والقنصليات العامة اللبنانية تزداد وتنتشر في مختلف الاصقاع مع استقلال

عدد من الدول العربية التي كانت رازحة تحت الاستعمار البريطاني ومع تطور الاحداث الدولية كما هي الحال لدى تفكك الاتحاد السوفياتي وتطور الاوضاع الاقتصادية بين لبنان وعدد من الدول الآسيوية والاوروبية وكذلك تنامي دور الجاليات اللبنانية في عدد من البلدان الاميركية اللاتينية والافريقية حتى بات عدد السفارات ٦٧ سفارة والبعثات الدائمة ثلاث والقنصليات العامة ١٤ وثمة تفكير بإنشاء بعثات جديدة كذلك فقد تكثر عدد القنصليات الفخرية في البلدان التي لم يتمكن لبنان من إنشاء سفارات فيها لأسباب مادية أو في البلدان الواسعة المساحة خاصة الفدرالية منها كالولايات المتحدة والبرازيل حتى بات عددها يناهز الـ ٤٦ قنصلية.

ان هيكلية السفارات اللبنانية من حيث عدد الموظفين الدبلوماسيين في السابق تختلف كثيرا عن هيكليات سفارات البلدان الاخرى الكبيرة والصغيرة الغنية والفقيرة حيث كان يتألف الطاقم الدبلوماسي في كثير من الاحيان من السفير نفسه او القائم بالاعمال وحده او من السفير وشخص ثان في السفارات اللبنانية في الدول الكبرى. وكان من النادر ان يزيد العدد عن ثلاثة دبلوماسيين بينما كان يتألف الطاقم الدبلوماسي في السفارات الاخرى من السفير ومستشار وسكرتير وعدد من الملحقين هذا فيما يتعلق بالبلدان الآسيوية والافريقية والاميركية وحتى الاوروبية التي يشابه وضعها المالي الوضع اللبناني. اما سفارات الدول الكبرى والغنية فيوجد بالاضافة الى السفير عدد من المستشارين والسكرتيرين والملحقين يضاف اليهم ملحقون اقتصاديون وثقافيون وإعلاميون وكان على رئيس البعثة اللبنانية، سفيرا كان أم قائما بالأعمال، ان يتولى بنفسه جميع هذه المهام.

وهنا يبرز السؤال الكبير هل ان لبنان بحاجة ماسة الى هذا العدد من البعثات والى ما تنوي الحكومة إنشاءه في ماليزيا وأوكرانيا وربما في أذربيجان؟ أم انه بحاجة أمسّ إلى دعم البعثات القائمة بعناصر تخولها القيام بمهامها على أكمل وجه؟ إنني أسرع الى القول بأن بعثة قوية غنية بالموظفين خير من عدد من البعثات الضعيفة الفقيرة العدد والعدة. صحيح ان تطورات كثيرة حدثت وان ثمة بلدانا كثيرة لها علاقات اقتصادية مع لبنان وان بلدانا أخرى باتت تلعب دورا دوليا بارزا في السياسة والاقتصاد والشؤون الدولية. ولكن الاصح ايضا ان نسأل ماذا يفيد لبنان من إنشاء بعثة او سفارة في بلد غني قوي اقتصاديا صناعة وتجارة وتصديرا يستورد منه لبنان سلعا وحاجيات وآلات ولا يصدر اليه من محاصيله الزراعية ومنتوجاته الصناعية الا اليسير اليسير. وكم من دولة يتبادل لبنان معها العلاقات الدبلوماسية وله فيها سفارة مقيمة والميزان التجاري لصالحها دائما؟ لذلك كان من المستحسن ان تعمد الادارات المختصة على دعم وتقوية السفارات القائمة بدلا من زيادة العدد وتضخيم النفقات من دون الحصول على المبتغى المادي او المعنوي الذي نهدف الى تحقيقه، كذلك يستحسن ايضا وقف إنشاء سفارات جديدة وخاصة في بلدان نائية لا يربطنا بها الا سوقها الصناعي فهي بحاجة الى لبنان أكثر مما لبنان بحاجة لها. ولن أترك هذا الباب قبل ان أشير الى ان الحكومات اللبنانية المتعاقبة لم تعط موضوع تملك أبنية مكاتب البعثات الدبلوماسية والمنازل اهتماما خاصا كما اهتمت بقية الدول بذلك.

وهذا ما جعل لبنان حتى السبعينات لا يملك سوى عدد قليل من البعثات. مكاتب ومنازل. وقد زاد هذا العدد فيما بعد هذا التاريخ بفضل اهتمام الجاليات اللبنانية التي ساهمت بتملك عدد من العقارات الدبلوماسية في القارة الافريقية وعدد من البلدان العربية وبلدان اميركا اللاتينية. وقد ساهمت الجاليات اللبنانية ايضا بتأثيث مكاتب ومنازل البعثات اللبنانية الدبلوماسية والقنصلية، وكثيرا ما يتوقف ذلك على جهود وعلاقات رئيس البعثة.

ان للبعثات اللبنانية في الخارج موازناتها فكل رئيس بعثة يقدر ما تحتاجه البعثة التي يرأس سنويا لتغطية البنود التالية:

أولا: اللوازم الادارية التي تشمل:

١. قرطاسية للمكاتب
٢. كتب ومراجع وصحف
٣. لوازم مكتبية اخرى
٤. ملابس للموظفين
٥. نفقات كهرباء
٦. اتصالات سلكية ولاسلكية
٧. مطبوعات
٨. بريد وحقيبة دبلوماسية
٩. نفقات شتى

ثانيا: إيجارات مكاتب وصيانتها

ثالثا: ايجارات عقارات اخرى وصيانتها (دور السكن)

رابعا: صيانة أبنية إدارية (مكاتب ملك الدولة)

خامسا: صيانة أبنية سكنية (ملك الدولة)

سادسا: أثاث ومفروشات وتجهيزات مكتبية

سابعا: رواتب الموظفين المؤقتين (المحليين)

ثامنا: تمثيل

ترسل الموازنة المقدرة لكل بعثة الى وزارة الخارجية تضاف الى الموازنات المقدرة من جميع البعثات، والموازنة المقدرة للادارة المركزية فتشكل جميعها موازنة الخارجية. وبعد التصديق على الموازنة من قبل مجلس النواب توزع موازنات البعثات وكثيرا ما يجري تخفيض في التقديرات ويطلب شد الحزام وتعصر بنود النفقات ومن ثم يصار إبلاغ البعثة بالمبلغ الاجمالي المحدد لها والذي عليها الالتزام به. وان رئيس البعثة

مسؤول عن أي ليرة لبنانية تصرف في غير موقعها وينبغي ان لا تتجاوز النفقات الاعتمادات المخصصة لكل بند من بنود الموازنة.

لقد عانينا الكثير من الشح في السبعينات والثمانينات وخاصة في خلال الاحداث الأليمة التي عصفت بالوطن، وكثيرا ما كانت البعثات تستقرض من بعضها البعض كما سمح لها ايضا بأن تغطي نفقاتها من الواردات القنصلية التي كانت ولا تزال قدسا من الأقداس لا يمس حيث تحول المبالغ المستوفاة من العمل القنصلي الى خزينة الدولة ولكن الحق يقال ان بحبوحة ما لمسها رؤساء البعثات في التسعينات.

لم تكن المعاناة مقتصرة على الناحية المادية في خلال الاحداث وقبلها وبعدها، بل كنا نعاني ايضا من التأخر بتسلم التعليمات والتوجيهات بسبب الظروف او بسبب الابطاء في إبراق التعليمات المطلوبة لجميع البعثات وكان على رئيس البعثة الدبلوماسية ان يبقى حذرا ويجمع المعلومات من مختلف وسائل الاعلام ومن اتصالاته كي يتمكن من تنظيم مذكرة او مفكرة وتقديمها للحكومة المضيفة او لإصدار بيان صحافي او لتقديم مداخلة في اجتماعات الوكالات المتخصصة لمنظمة الامم المتحدة.

وكنا في بعض الاحيان نقوم بالعمل اللازم تجاه قضية كالقصف الاسرائيلي مثلا او تجاه غزو او اجتياح. نقوم بالاتصالات ونبذل المساعي من أجل الدعم والتأييد قبل تسلم تقارير الوزارة وتعليماتها، اما المعاناة في النقص في عدد الموظفين الدبلوماسيين فهذا امر ينبغي الاهتمام به وتلافيه فكثيرا ما يبقى شخص واحد في البعثة لدى مغادرة الآخر في إجازة.

٧ـ أعمال الموظف الدبلوماسي ونشاطاته

وهنا نلج في أغوار العمل الدبلوماسي، نشاط الموظف الدبلوماسي، تيقظه وحذره، مراقبته للاحداث، مرافقته الدائمة لوسائل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء، اتصالاته، محادثاته ودردشاته مع زملائه وغير ذلك من عناصر الجد والنشاط والصبر التي تساعده على تحقيق الاهداف المنشودة وخدمة وطنه وحماية مصالح مواطنيه في البلدان المضيفة.

ان نجاح رئيس البعثة الدبلوماسية وبالتالي نجاح البعثة يتوقف بادئ ذي بدء على التعاون الذي يقوم بين الرئيس والمرؤوسين دبلوماسيين وغير دبلوماسيين. ان على رئيس البعثة ان يتعامل مع مرؤوسيه بمرونة واحترام ولطف يعطيهم التعليمات ويوجههم ويساعدهم في الصياغة ويصحح لهم جاعلا من نفسه في جميع هذه الامور أبا وأخا او رئيس الأسرة لذلك ينبغي عليه ان يتمتع بصفات كبير الأسرة المثالي الذي يهدف الى بناء أسرة مثالية.

كذلك على المرؤوسين الدبلوماسيين والاداريين (الموظفين المحليين) ان يعرفوا حدودهم ويقوموا بواجباتهم بتفان وإخلاص وان ينظروا الى رئيس البعثة نظرة الابن الى الأب او نظرة ضابط الصف الى

العميد. كذلك يجب ان يسود التعاون بين القنصل او الموظف الدبلوماسي الثاني في البعثة والموظفين الاداريين الذين يرأسهم. وعلى هذا الموظف ان يكون صاحب شخصية مرنة وعقلية منفتحة وطباع رضيّة كي يتمكن من استيعاب الجميع من موظفين إداريين ومواطنين وأصحاب معاملات من زائري البعثة. اما في حال اعتبر رئيس البعثة نفسه سيد السفارة وسيد القوم، وممثل رئيس الدولة ويشمخ بأنفه عاليا ويتعامل مع مرؤوسيه بتكبر وعنجهية ومع المواطنين بتعال ومع اصحاب المعاملات بعدم اكتراث، او ان يشعر الموظف الدبلوماسي الثاني في البعثة ان له ما لرئيس البعثة ويجعل من نفسه رئيسا، او ان موظفا محليا إداريا خدم سنوات عديدة في البعثة وتعرف إلى جميع أعمالها وملفاتها يتخيل نفسه انه أصبح دبلوماسيا بامتياز وان لا غنى عنه، فهذه النزوات والترهات والسيئات تتفاعل وتجعل من البعثة أسرة مقسمة مشرذمة تفقد هالتها واحترامها وبالتالي هالة الوطن واحترامه.

ان العمل القنصلي عمل روتيني كتسجيل وثائق الزواج والولادة والوفاة والطلاق وتنظيم الوكالات العامة والخاصة ومنح الافادات والتصديق على الكشوفات والفواتير ومنح السمات وجوازات السفر وتجديدها وغير ذلك، لكنه في الوقت نفسه يتطلب انتباها وحذرا ويقظة كي يتم العمل على الوجه الصحيح خشية الوقوع في متاهات رد المعاملات وإعادة تنظيمها ومن ثم اعادة إيداعها الادارات المختصة. وعلى القنصل ان يراقب جميع هذه الاعمال قبل التوقيع على المعاملات وعليه ان يشعر أصحاب العلاقة من المواطنين وغير المواطنين ان البعثة في خدمتهم وان وجوده من أجل رعاية مصالحهم.

اما العمل الجوهري للبعثة الدبلوماسية فهو وضع التقارير والتفاوض كما أشرت اليه سابقا والتقارير ينبغي ان ترتكز على معلومات صحيحة دقيقة ورؤى عقلانية والتعمق في البحث والتمحيص وليس الاعتماد على الروايات والتخيلات وأخبار الصحف. وينبغي ان تنقى وتصفى وتغربل المعلومات المجموعة قبل صياغتها في تقارير وإيداعها وزارة الخارجية ويجب على الدبلوماسي التخلي عن إرفاق القصاصات الصحفية بتقاريره التي لا تتجاوز أعني التقارير السطرين او الثلاثة. ان عليه هو ان يقرأ تلك الاخبار او الخطب او التصاريح ويتمحصها ويربط الصحيح منها بما تجمع لديه من معلومات دقيقة صحيحة حول موضوع تقريره.

وعلى الدبلوماسي ان يكون ملما بفن التفاوض، وان فن التفاوض ومحادثة المسؤولين في البلد المضيف وطرح المواضيع والدفاع عنها أصعب وأشق بكثير من جمع المعلومات وتنظيم التقارير. الدبلوماسي يكتب تقارير الى إدارته، اما التفاوض وتسليم المذكرات فهي لإدارات الدول المضيفة، لذلك عليه ان يغني معرفته بموضوع المذكرة او الطرح وان يلم بجميع جوانبه كما عليه ان يكون ملما ومطلعا على آراء واتجاهات محاوريه كي يقوم بدور ناجح يحقق بموجبه نجاحا او دعما او تأييدا.

وان على الدبلوماسي ان يكون قارئا نهما يعمل دائما على تنمية معرفته وترقية ثقافته في شتى المواضيع

حتى اذا ما كان في زيارة او حفلة عشاء او اجتماع اصدقاء فانه يتمكن من مشاركة زملائه بتشعبات الحديث والمواضيع التي تطرح. وعليه ان يقرأ تاريخ البلد الذي يعين فيه ويعرف الكثير عن أوضاعه السياسية والثقافية والاقتصادية والعادات والتقاليد والمعتقدات والتراث. فعمل الدبلوماسي ليس هو المزحة او القول الذي يتناقله الناس في حفلات عشاء وشرب نبيذ (Dine and Wine) انه أرقى من ذلك بكثير انه علاقات انسانية انه معرفة وثقافة انه عمل نشيط دؤوب، انه تحقيق أهداف وحماية مصالح، فعلى الدبلوماسي ان يأخذ المبادرات وان يقترح على حكومته ما ينبغي عمله من أجل توطيد العلاقات بينها وبين الدولة المضيفة كالاتفاقات الاقتصادية والثقافية والتقنية والتجارية والصناعية والسياحية وغيرها، كذلك ينبغي عليه ان يقوم في منصبه مقام ملكة النحل في الخلية لا مقام اليعسوب وكفى. وكي تكتمل الصورة الاجمل والامثل للدبلوماسي الناجح عليه دائما ان يستعيد قراءة المعاهدات والمواثيق الدولية التي كثيرا ما يعود اليها فيما يبحث من مواضيع مع إدارات الدولة المضيفة.

٨ـ مسؤوليات البعثات الخارجية والمشاكل التي يواجهها الدبلوماسي

كثيرا ما يواجه الدبلوماسيون مشاكل خلال تأدية أعمالهم، انها متعددة ومتنوعة خاصة ما يواجهه الدبلوماسيون اللبنانيون من مشاكل في بلدان الاغتراب، اي تلك البلدان التي يتواجد فيها جاليات لبنانية، وكوني قضيت قسطا كبيرا من عملي الدبلوماسي في بلدان تتواجد فيها جاليات لبنانية كبيرة وواجهت مشاكل مختلفة سأسوق بعضها باختصار كنماذج موضحا طرائق معالجتها.

خلال العام ١٩٦٣، ولما يمض على وجودي في ليبيريا أكثر من نصف سنة رئيسا للبعثة اللبنانية فيها، وكنت قد قمت بالزيارات التقليدية الواجبة وتعرفت على عدد من رجال الحكم والمجتمع، كذلك كنت قد وطدت أواصر العلاقات بين البعثة والجالية اللبنانية مشرعا أبواب مكاتب ومنزل السفارة للبنانيين في ليبيريا. وقد زارني ذات يوم وفد من المغتربين اللبنانيين اصحاب الناقلات ـ سيارات الشحن ـ وأطلعني أعضاؤه على ان وزير العدل بالوكالة أمر بمصادرة الناقلات وقد تعطلت أعمالهم.

كما أفادوني ان الهدف من مثل هذه المصادرة ابتزاز المغتربين اللبنانيين وإرغامهم على دفع فدية او جزية كي يسترد كل منهم ناقلته، وعدت أعضاء الوفد بدرس الموضوع والقيام بالاتصالات اللازمة بغية المساعدة على الافراج عن الناقلات. تشاورت مع عدد من أركان الجالية اللبنانية في الموضوع فأعطى كل منهم رأيه، جمعت هذه الآراء واستخلصت منها قرارا بأن أتحدث في الموضوع مع نجل رئيس الجمهورية وكنت قد قمت بزيارة مجاملة له ثم تعددت اللقاءات بيننا، اتصلت به وقمت بزيارته واتفقنا في نهايتها على ان أذهب نهار الاحد الى المدينة التي سيقضي والده فيها نهاية الاسبوع. وقد أعد برنامج حافل لذلك اليوم حيث سيستعرض والده الفرق الفلكلورية التي تمثل جميع القبائل. ووعد النجل بأن يسهل لي لقاء مع والده الرئيس الذي كنت قد

التقيت به عدة مرات في مناسبات مختلفة. زرت المدينة وحضرت الاستعراض الفلكلوري الرائع وقدمني النجل تشاد الى والده الرئيس وحدثت فخامته في موضوع الناقلات فوعدني بالنظر في الامر في جلسة مجلس الوزراء. شكرته وودعته، وما زلت أذكر ذلك اليوم الماطر العاصف الذي كان منعقدا فيه مجلس الوزراء وإذا بالهاتف يرن وأسمع صوت وزير العدل الاصيل يخاطبني ويقول لي لقد نقضنا قرار وزير العدل بالوكالة وأفرج عن ناقلات اللبنانيين، أمرني رئيس الجمهورية بأن أترك مجلس الوزراء وأنقل لك هذه الرسالة. شكرته ورجوته بأن ينقل شكرنا وتقديرنا واحترامنا لفخامة الرئيس وقمت بدوري في زف النبأ المفرح للبنانيين أصحاب الناقلات.

أما في سيراليون، وفي اليوم السابع عشر من نيسان عام ١٩٦٨ تاريخ الانقلاب العسكري الثاني في البلاد اتصل بي مغتربون من المناطق الداخلية مساء ونقلوا الي خوفهم من توتر الاوضاع وخشيتهم من أن يستغل رجال الاحزاب والناقمون والجائعون وعناصر الشغب هذا الوضع ويقدموا على أعمال سلب ونهب ومهاجمة المغتربين اللبنانيين في دورهم ومحلاتهم. وتواترت الهواتف من مدينة كنما حيث تتمركز فيها جالية لبنانية كبيرة. هدأت من روعهم وأكدت لهم أني سأقوم بالاجراءات اللازمة فورا. اتصلت بمدير المراسم في منزله ونقلت له خطورة وضع اللبنانيين في مدينة كنما وقد وعد هذا الصديق بدوره ان يقوم بالاتصالات مع المسؤولين ولكن أردف قائلا: تعلم يا صديقي العزيز ان الجو متلبد ورجال الانقلاب في اجتماعات مستمرة ولكني سأحاول المستحيل. ولم يمض وقت طويل حتى رن جرس الهاتف وإذ بمدير المراسم ينقل لي رغبة رئيس الانقلاب بموافاته الساعة السابعة صباحا الى مطار صغير في ضاحية العاصمة فريتون، وصل الملازم الاول قائد الانقلاب في الوقت المعين، قدمني اليه مدير البروتوكول وإذ به يقول تفضل معي الى الطائرة. أخذتني الدهشة ثم تمالكت أعصابي وقلت له أرجو ان تسمح لي بحديث قصير وانتحينا جانبا وقلت له ان مرافقتي لك ستحمل كثيرا من التفسيرات والاحتمالات والاتهامات أقلها ان السفارة اللبنانية واللبنانيين هم وراء الانقلاب، ولن تكون هذه التفسيرات او الاتهامات بصالحكم او بصالحنا. جل ما أتمناه هو المحافظة على أرواح اللبنانيين وممتلكاتهم ومصالحهم، وافق على ذلك وطمأنني، ولدى عودتي الى المنزل اتصلت بأركان الجالية في تلك المدينة وطلبت منهم ان يشتروا كمية من الارز وعجلين او ثلاثة ويرسلوا بها الى ثكن الجيش. وقد لبي الطلب سريعا. ووجد قائد الانقلاب العسكري لدى وصوله الى مدينة كنما العسكر في فرح يشيدون بالجالية اللبنانية. وقد ألقى خطابا بالجماهير التي هبت لاستقباله أشاد في خلاله بمساهمة الجالية اللبنانية في أعمار وإنماء سيراليون وأشار اليهم كمواطنين سيراليونيين كون الأكثرية منهم من مواليد البلاد وقد ردد ذلك في جميع خطبه التي ألقاها في مختلف المدن السيراليونية مما جنب المغتربين اللبنانيين التعرض للأذى او لتخريب وتدمير ممتلكاتهم ومصالحهم.

وقد اضطررت في نيجيريا في العام ١٩٨١ ان أضمن أحد البيانات الصحافية التي كنت أصدرها كلما

اقتضى الامر دفاعا عن الجالية اللبنانية الجملة التالية: «ليس كل من هو أبيض اللون لبنانيا فمن اصحاب اللون الابيض هنود وإيطاليون وإنكليز وفرنسيون واسبانيون وغيرهم» ان السبب الذي دعاني الى إصدار هذا البيان يعود الى الافتراءات والاكاذيب والتهجمات التي كان يقوم بها بعض محرري الصحف ضد المغتربين اللبنانيين محاولين ان يجعلوا من الجالية اللبنانية كبش محرقة نيابة عن الجاليات الاخرى فكانت بعض الصحف تشير الى اللبنانيين لدى اكتشاف احتيال او جريمة جمركية او اي مخالفة قانونية. وقد أردفت البيان الصحافي بالقيام بزيارات الى رؤساء التحرير تناولت فيها هذا الموضوع وبينت من خلالها الدور العمراني والانمائي الذي قامت به الجالية اللبنانية في نيجريا خاصة في قطاع البناء إذ انها ساهمت في بناء العدد الأكبر من المدن النيجيرية منذ أوائل القرن العشرين في ظل الاستعمار البريطاني كذلك دورها في قطاعات الصناعة والتجارة والنقل.

هذه نماذج عن مئات المشاكل والقضايا والهموم التي تواجه الموظف الدبلوماسي اللبناني في البلدان التي ينتشر فيها المغتربون اللبنانيون. وعلى الموظف الدبلوماسي خاصة رئيس البعثة ان يقوم بمبادرات نحو البلد المضيف من شأنها ان تدعم وضع الجالية وعليه من أجل التمكن من أخذ المبادرات وتحقيقها وجعل مردودها يصب في مصلحة الجالية ان يوطد علاقاته بقطاعاتها جميعها الغني والفقير، القوي والضعيف ويجعل منها عائلة لبنانية واحدة موحدة متكاتفة ومتضامنة. وانه في حال هذا التعاضد العائلي والمرونة التي يبديها رئيس البعثة وتواضعه وعمله من أجل مصلحة الجالية وبالتالي من أجل المصلحة اللبنانية تسهل عليه المبادرات وأخذ القرارات بالنيابة عن الجالية حتى من دون حضور أركانها يمكن له ان يتبرع باسم الجالية إذا ما كان يحضر حفلة تدشين مدرسة او بناء كنيسة او مسجد او يحضر حفلة تقيمها جمعية الصليب الاحمر في البلد المضيف. ان اي تبرع يقوم به رئيس البعث باسم الجالية يعود عليها بالتقدير والإشادة والاحترام كما يلمس مواطن البلد المضيف شعور المغترب اللبناني نحوه في المصائب والملمات التي تنزل في البلاد فيسود التآخي في السراء والضراء. عشرات المرات تبرعت باسم الجاليات اللبنانية من دون علمها وكان أعضاؤها يسمعون عن هذه التبرعات من وسائل الاعلام قبل ان أطلعهم عليها، وكانوا يتجاوبون دائما مع كل مبادرة.

ان جمعيات الصداقة والجمعيات اللبنانية تساعد في مجال التعاون اللبناني اللبناني ومن ثم التعاون اللبناني مع الدولة المضيفة. وان الاهداف الرئيسة من إنشاء الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم جمع كلمة وتوحيد صف المغتربين اللبنانيين في كل بلد اغترابي وتوطيد أواصر الصداقة والعلاقات الطيبة ما بين أعضاء الجالية ومواطني الدولة المضيفة يتبع ذلك جمع صفوف المغتربين اللبنانيين حيثما كانوا تحت راية هذه المؤسسة التي من شأنها ان تعمل ايضا على ترقية علاقات الصداقة والتعاون بين الدول المضيفة والوطن الأم لبنان. كذلك فان للرابطات او الجمعيات النسائية دورا فاعلا في بلدان الاغتراب قد يضاهي دور جمعيات الذكور خاصة اشتراكها في المناسبات المختلفة التي تدعو اليها الجمعيات النسائية في مختلف البلدان. وهنا

يأتي دور حرم السفير او الدبلوماسي اللبناني، ان في نشاطها واهتمامها ومساهمتها بحضور المناسبات التي تدعو اليها الجمعيات واشتراكها بأعمالها وقيامها بمبادرات انسانية، جميع هذه الامور تدعم مركز السفير وتساعده على النجاح، فدور المرأة مهم جدا. وكما ان على رئيس البعثة الدبلوماسي ان يكون جريئا بصدقية وبراءة ومقداما بعقلانية في أخذ المبادرات والقرارات التي تخدم مواطنيه ووطنه عليه أيضاً ان يتحلى بمزية الكرم والضيافة.

وتظهر هذه المزية في المآدب والاستقبالات التي يقيمها السفير او القائم بالأعمال او القنصل العام في مختلف المناسبات. ان القيام بهذه المآدب والحفلات أمر مرغوب فيه بل مطلوب وثمة اعتماد خاص لمثل هذه الحفلات، انه بند التمثيل وهذا ما يخوله ان يفتح أبوابا كثيرة على الاحتكاك بشرائح المجتمع من سياسيين واقتصاديين وصحافيين ومديري شركات ومؤسسات وغيرهم. كذلك يتيح الفرصة لأركان الجالية للتعرف على ممثلي الشرائح الاخرى في المجتمع الذي يعيشون فيه وباتوا جزءا في تكوينه. وينبغي التأكيد على دور الاعلام في الدول المضيفة لذلك يتوجب على رئيس البعثة ان يوطد علاقاته مع عدد من ممثلي وسائل الاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة حتى يتمكن من إيصال المعلومات عن بلاده الى المواطنين على حقيقتها، ليست مشوهة بأقلام المحررين خاصة إذا كانت بلاده تعاني من احتلال كما هو الوضع في لبنان أم انها في نزاع من أجل الحدود او انها تواجه دولا اخرى من جراء مشاكل عالقة، وعلى رئيس البعثة ان يكون مستعدا دائما لإعطاء التصاريح التي تخدم قضية بلاده او الدخول في المناظرات او عقد الندوات والمؤتمرات الصحافية او إصدار البيانات الصحافية من أجل تبيان الحقيقة وكسب الرأي العام في بلد اعتماده.

ويبقى أمر آخر من المواصفات المميزة في الدبلوماسي الناجح انها ميزة دقيقة، وان على صاحبها ان يكون دقيقا للغاية عند اللجوء اليها، اي ان عليه ان يستعملها بعقلانية وحيث يلزم وفي المجال الذي يؤدي الى خدمة مصالح بلاده، أعني بها ميزة الجرأة بالتمهل بنقل المعلومات بموجب مذكرات خطية او شفاهة في خلال زيارة يقوم بها الى المسؤول في وزارة خارجية الدولة المضيفة إذا ما تبين له بما يملك من رؤى وما تجمع لديه من مواقف من خلال اتصالاته وقراءاته واجتهاداته أنها قد تؤزم الوضع بين بلده والبلد المضيف.

وعليه ان يعود الى إدارته مثنى وثلاث مبينا وجهة نظره وفهمه للموضوع حتى إذا اضطر الى وضع الصيغة التي يراها مناسبة في معالجة القضية موضوع النزاع وأخذ موافقة وزارته عليها قبل إبلاغها الجهة المختصة. ان قول «لا» في بعض الاحيان بشرط العودة الى وزارته أكثر من أمر واجب وأكثر فاعلية لأن من هو على أرض المعركة يرى ويشاهد أكثر من المنظر في غرفة العمليات الدبلوماسية.

٩ ـ المنظمات وعمل الموظف الدبلوماسي

وأختم بالانتقال الى دور وواجبات الموظف الدبلوماسي المعتمد لدى المنظمات الدولية، ان للبنان بعثات دائمة لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك ولدى مكتبها في جنيف ولدى منظمة اليونسكو في باريس.

وتعتمد الحكومة اللبنانية السفير اللبناني في النمسا مندوبا دائما للبنان لدى مكتب الامم المتحدة في فيينا والوكالات المتخصصة المنبثقة منها كما تعتمد ايضا سفير لبنان في مصر مندوبا دائما للبنان لدى الجامعة العربية في القاهرة وكذلك تعتمد سفير لبنان في بلجيكا مفوضا دائما للبنان لدى الاتحاد الاوروبي. ان عددا من البلدان القادرة ماديا تفصل بين البعثات الدبلوماسية للعلاقات الثنائية والبعثات الدائمة لدى مكاتب الامم المتحدة وغيرها من المنظمات. لكن بلدانا كثيرة مثل لبنان تجمع سفاراتها ما بين التمثيل الثنائي اي ما بين بلدها والدولة المضيفة وبين بلدها والمنظمات الدولية المتواجدة فيها. وبينما يقوم سفيران او ثلاثة مع عدد من المساعدين في أداء المهام الدبلوماسية في فيينا مثلا او في بلجيكا فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية والعلاقات مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة نرى ان على السفير اللبناني ان يقوم بجميع هذه الاعمال والمهام وحضور الاجتماعات اليومية بنفسه وبمساعدة دبلوماسي واحد عليه ان يهتم ايضا بالاعمال القنصلية في السفارة وبمساعدة رئيس البعثة في الاعمال المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وكثيرا ما تتعدى الخمس او الست وكالات.

ان على الموظف الدبلوماسي المعتمد لدى أحد مكاتب الامم المتحدة او المنظمات والوكالات المتخصصة ان لا تقل المواصفات والميزات التي عليه التمتع بها عن مواصفات وميزات الموظف الدبلوماسي العادي وأكثر من ذلك يجب ان يكون هادئ الاعصاب صبورا طويل البال قارئا نهما منفتح الذهن دائما، متيقظا، وعليه ان يلم بكل شاردة وواردة وعلى علم ودراية ومعرفة بالمعاهدات والمواثيق الدولية ونظام وأحكام كل من هذه الوكالات حتى يتسنى له المشاركة في بحث المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجلسات والاجتماعات العامة، ويطرح المواضيع ويناقش، عدا ذلك يبقى شخصا جامدا جمود المقعد الذي يحتله. وعليه ان يتشاور مع إدارته بجميع ما يطرح من مواضيع على جدول الاعمال وكذلك مشاريع القرارات كما عليه ان ينصح إدارته بوجهات نظر مندوبي الدول الكبرى واتجاهات مندوبي دول المجموعة الجغرافية التي ينتمي إليها.

كما يتحتم عليه ايضا ان يشارك في اجتماعات هذه المجموعة ويكون له رأي وموقف في مشاريع المقترحات والقرارات مثل موقف بلاده مما هو مطروح. وعليه ايضا ان يقترح على الادارة المختصة في بلاده عن طريق وزارة الخارجية أهم العناصر التي ينبغي ان تتضمنها كلمة بلاده في المؤتمرات العامة الدولية. وعليه ان يكون دائم الحركة والتفتيش عن مساعدات او برامج تعاونية تفيد منها بلاده حيث ان الهدف من إنشاء الوكالات المتخصصة هو مساعدة البلدان النامية والفقيرة.

١٠ـ الخاتمة

هذا ما تيسر لهذه المداخلة ليس من ذكريات ولكن من صميم العمل الذي كنت أقوم به سواء فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية او باعتمادي مندوبا دائما للبنان ومفوضا لدى المنظمات الدولية. وإني أوصي بأن يعطي كل

عمل حقه وان يكون الشخص العامل مؤمنا بما يقوم به وأنه يؤدي رسالة وأنه مرآة البلد الذي يمثل. وان عليه ان يكون متيقنا من ان زملاءه وموظفي المنظمات الدولية والمسؤولين في البلدان التي يخدم فيها سيكوّنون صورة عن بلاده من خلال شخصيته وعمله وتعامله. فلتكن هذه الصورة معبّرة تعكس صورة بلادنا والتاريخ والأصالة والعراقة والتراث، أملا من الاجيال الدبلوماسية الصاعدة ان تفوق أعمالها أعمال الأجيال السابقة والحالية وان تعمل وتجد لتكون أكثر نضجا واختمارا يعودان على الوطن بالخير والنفع والفائدة وان تكبر الدبلوماسية اللبنانية بهذه الأجيال.

كما أناشد الحكومة اللبنانية الجليلة والادارات المختصة بأن تولي بعثات لبنان في الخارج اهتماما يتناسب مع دور لبنان التاريخي والحضاري والمستقبلي فتعمل على إغنائها بالعدة والعدد، ما تحتاج إليه من التكنولوجيات الحديثة والدبلوماسيين أصحاب القدرات والطاقات والكفايات والله من وراء القصد.

× محاضرة القيت في اللقاء التدريبي حول موضوع «دور الجهاز الأعلى للرقابة على البعثات الخارجية» الذي استضافه ديوان المحاسبة في الجمهورية اللبنانية من تاريخ ١١ الى ١٥ أيار سنة ١٩٩٨ والذي شاركت في تنظيمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. كذلك كانت موضوع حوار مع طلاب الدراسات العليا في كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ـ الفرع الاول ـ في ١٧ شباط ١٩٩٨.